

خبراء: التطورات الجيوسياسية بالمنطقة قد تدفع التضخم في مصر إلى مستويات أعلى



الخميس 12 مارس 2026 10:20 م

فسر خبراء أسباب ارتفاع معدلات التضخم في مصر خلال فبراير الماضي قبل اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء والبنك المركزي

وكشفت البيانات استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية في الأسواق المحلية، مدفوعة بعوامل موسمية مرتبطة بزيادة الطلب الاستهلاكي مع اقتراب شهر رمضان، إضافة إلى توقعات مبكرة للتوترات الجيوسياسية في المنطقة

أسباب ارتفاع معدلات التضخم

ووفقاً للخبراء فإن الارتفاعات ترجع بشكل أساسي إلى الاستعداد لشهر رمضان، وزيادة معدلات الاستهلاك في هذا الوقت من العام

وقال الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء إن معدل التغير الشهري في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر بلغ 2.8% في فبراير 2026 مقابل 1.4% بنفس الشهر خلال العام الماضي، و1.2% في يناير 2026، بينما سجّل معدل التضخم العام على أساس سنوي 13.4% الشهر الماضي مقارنة بـ11.9% بالشهر السابق عليه

وقال الخبير الاقتصادي، إبراهيم مصطفى لموقع CNN بالعربية، إن ارتفاع معدل التضخم خلال الشهر الماضي يعود إلى عدة عوامل داخلية سبقت اندلاع الحرب في المنطقة

وأضاف أن زيادة الطلب الاستهلاكي مع اقتراب شهر رمضان كانت إحدى أبرز المحركات الرئيسية لارتفاع الأسعار خلال تلك الفترة، موضحاً أن الأسواق عادة ما تشهد زيادة في معدلات الاستهلاك قبل شهر رمضان، وهو ما يدفع بعض السلع للارتفاع نتيجة زيادة الطلب

وأشار إلى أن الفترة نفسها شهدت أيضاً توقعات وتخوفات مبكرة من تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، خاصة ما يتعلق بإيران، وهو ما انعكس على سلوك بعض المستثمرين وتحركات رؤوس الأموال

ولفت إلى أن هذه المخاوف دفعت بعض التجار والأسواق إلى التحرك تحسباً لأي تطورات محتملة، وهو ما ساهم بدوره في تحريك أسعار عدد من السلع قبل بدء الحرب فعلياً

تطورات ما بعد اندلاع الحرب

وأضاف أن المشهد الاقتصادي تغير بشكل أكبر بعد اندلاع الحرب، حيث شهد سعر الصرف تحركات ملحوظة، إذ ارتفع من نحو 46 جنيهاً للدولار إلى ما يقارب 52 جنيهاً، إلى جانب زيادة أسعار الوقود بنحو 3 جنيهات، وهي عوامل من المتوقع أن يكون لها تأثير مضاعف على مستويات الأسعار خلال الفترة المقبلة، لافتاً أن "الزيادة التي ظهرت في معدل التضخم خلال فبراير كانت محدودة نسبياً، إلا أن معدلات التضخم قد تشهد ارتفاعاً أكبر خلال شهر مارس نتيجة هذه المتغيرات".

وأوضح مصطفى أنه "لو لم تكن الحرب قد اندلعت لكان من الممكن اعتبار ارتفاع التضخم في فبراير زيادة موسمية مرتبطة بزيادة الطلب قبل رمضان، إلا أن التطورات الجيوسياسية الأخيرة قد تدفع التضخم إلى مستويات أعلى خلال الفترة المقبلة، خاصة مع تأثيرات سعر الصرف وارتفاع تكاليف الوقود، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السلع والخدمات في السوق".

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، توقع الخبير الاقتصادي أن يتبنى البنك المركزي المصري موقفًا أكثر تحفظًا خلال الفترة القادمة، مرجحًا عدم الاتجاه إلى خفض أسعار الفائدة في الوقت الحالي لحين استقرار الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة □

وأشار إلى أن السيناريو الأقرب هو تثبيت أسعار الفائدة في الاجتماع المقبل مع متابعة تطورات الأسواق، خاصة أن مسار التضخم في المرحلة المقبلة سيظل مرتبًا بمدة استمرار الحرب وتأثيرها على الأسواق الإقليمية وتدفقات الاستثمارات □

وقال مصطفى إن حالة عدم اليقين في المنطقة قد تدفع بعض المستثمرين إلى إعادة تقييم استثماراتهم، لافتًا أن الأسواق قد تشهد تحركات في رؤوس الأموال لحين اتضح الصورة بشكل أكبر، وأن استمرار الحرب لفترة أطول قد ينعكس سلبيًا على الأسواق، في حين أن انتهاء التوترات سريعًا قد يغير التوقعات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة □

أسعار السلع والخدمات

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي، مصطفى بدرة، إن ارتفاع التضخم يعكس زيادة عامة في أسعار السلع والخدمات قبل بداية شهر رمضان □

وأضاف أن جزءًا من هذا الارتفاع يعتبر تضخمًا موسميًا، نتيجة زيادة الطلب على الغذاء والخدمات الأساسية خلال هذه الفترة من العام، كذلك ساهمت بعض العوامل الأخرى في زيادة الأسعار، مثل ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية وتحركات السوق تحسبًا لأي تغييرات مستقبلية □

وأشاد إلى أن الأسواق شهدت توقعات مبكرة للتوترات الجيوسياسية في المنطقة، خاصة بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما أدى إلى تحرك بعض المستثمرين وتحركات في رؤوس الأموال، ما انعكس جزئيًا على الأسعار قبل اندلاع الحرب □

وقال إن استمرار التوترات في المنطقة وارتفاع أسعار الوقود وتحركات أسعار الصرف قد تؤدي إلى زيادات أكبر في التضخم خلال الفترة المقبلة، وهذه العوامل مجتمعة ستضغط على أسعار السلع والخدمات بشكل مضاعف □

وتوقع بدرة أن يعتمد البنك المركزي المصري موقفًا متحفظًا في الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية، وذلك بتثبيت أسعار الفائدة مبدئيًا □ ولم يستبعد إمكانية رفع الفائدة لاحقًا إذا استمرت الضغوط التضخمية وتفاقمت بسبب التطورات الجيوسياسية وتأثيرها على الأسواق المحلية □